افعل الذي مؤنثه فعلاء كأحمر وحمراء وفعلان كذلك كسكران وسكرى
تنبيه حق نون المثنى والملحق به الكسر على أصل التخلص من السكونين
إذ أصل النون السكون كالتنوين وفتحها بعد الياء لغة بني أسد
حكاها الفراء كقول الشاعر من بحر الطويل

على الأحوذيين استقلت عشية ... فما هي إلا لمحة وتغيب

بفتح النون من الأحوذيين والمراد بهما جناحي قطاة واستقلت أي
ارتفعت تلك القطاة وقوله فما هي أي فما مسافة رؤيتها إلا مقدار
لمحة وتغيب عن البصر بعدها وحق نون الجمع والملحق به الفتح
لأنه أخف من الكسرة والجمع أثقل من المثنى فجعل الأخف للأثقل
كما جعل الأثقل للأخف للتعديل في الكلام وللفرق بينهما وقد تكسر مع
الياء شذوذا ولم تسمع مع الواو لمزيد الثقل قال الشاعر من الوافر

وماذا تبتغي الشعراء مني ... وقد جاوزت حد الأربعين

والشاهد كسر نون الأربعين مع إعرابه بالحروف لكن استشهد
به بعضهم على إعرابه بحركات النون والشاهد لا يكفيه الاحتمال كما
صرحوا به إلا أن يحمل مثالا فالحاصل أن الشاهد في كسر نون الجمع
والملحق به لا يكاد يوجد

ص وفتحة علامة للخفض في اسم له ممنوع صرف يقتفي
كعلم أنث أو ذي عدل أو عجمة أو فيه وزن الفعل
وما حكى فعلان لا إن كانه أنثاه أو وصف على فعلانه
أو كمفاعل أو مفاعيل وما بألف التأنيث لفظا ختما

أي ويخفض بالفتحة نوع وهو ما أشبه الفعل في اجتماع علتين فرعيتين
وسمي غير منصرف لعدم دخول الصرف أي التنوين عليه اعلم أن في الاسم
كمالا بالإعراب والصرف وقد خلا عنهما الفعل فتشوفوا لسبب خلوه
عنهما فوجدوه الأمرين سموهما بالعلة تشبيها بالعلة في البدن التي
توجب نقص صحته أحدهما تعلقه باللفظ وهو اشتقاق لفظ

الفعل

الفعل من لفظ المصدر فصار فرعا عنه هذا عند البصريين أما عند الكوفيين
فالذي يتعلق باللفظ هو شبه التركيب وثانيهما تعلقه بالمعنى وهو
احتياجه إلى الفاعل في الإفادة والمحتاج فرع عن المحتاج إليه فالفعل
فرع عن الاسم باعتبار اللفظ والمعنى فإذا وجد مثلهما في الاسم انحط عن
كماله فمنع منه شيئان ممنوعان من الدخول في الفعل وهما الكسر والتنوين
ثم فتشوا الأمر المعنوي فوجدوه منحصرا في شيئين العلمية والوصفية
والأمر اللفظي فوجدوه منحصرا في سبعة أشياء وهي العدل والعجمة
والتركيب ووزن الفعل وزيادة الألف والنون وصيغة منتهى الجموع
والتأنيث سواء كان معنويا أو لفظيا بالتاء أو بالألف المقصورة أو
الممدودة فالمجموع تسعة ثم إن هذه العلل تنقسم قسمين قسم يقوم
مقام العلتين في إفادة الثقل فيستقل بمنع الصرف وهو شيئان
صيغة منتهى الجموع وألف التأنيث المقصورة أو الممدودة نحو مررت
بمساجد وقناديل وعرضت عن دنيا وعن أشياء وإنما استقل ذلك
الجمع وألف التأنيث بالمنع لأن في الجمع فرعية من جهة اللفظ وهي
عدم النظير في الآحاد العربية وفرعية من جهة المعنى وهي الدلالة
على الجمعية ولأن ألف التأنيث قائمة مقام شيئين لأن في المؤنث
بها فرعية اللفظ وهي لزوم الزيادة فلا يصح انفكاكها عن الكلمة
وفرعية المعنى وهي دلالتها على التأنيث وقسم يشترط فيه وجود
علة أخرى وهو ينقسم قسمين ما يشترط فيه وجود العلمية وهو
ثلاثة أشياء التأنيث بغير الألف والتركيب والعجمة نحو مررت
بعائشة وزينب وعطية وطلحة وسرت إلى بعلبك وحضرموت
ومررت بإسماعيل وإن كان المؤنث ثلاثي أحرف أوسطها ساكن
جاز فيه وجهان المنع والصرف والمنع أولى فتقول هذه هند
ورأيت هندا ومررت بهند وما يشترط فيه وجود أحد أمرين
العلمية أو الوصفية وهي ثلاثة أيضا العدل والوزن والزيادة

Copyright © King Saud University